اعتماد معظم اللاجئين على المواد التموينية التي توزعها وكالة الغوث إلى جعل السوق المحلي للقطاع ضيقاً للغاية[١]، وإذا كان ٢٠% من السكان الأصليين في القطاع يعملون في زراعة الأراضي الزراعية في القطاع ، ويعمل الباقون في زراعة الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨م[٢] ، فإن ذلك يبين مدى انتشار البطالة في القطاع .

واقتصرت الصناعة على بعض الصناعات البسيطة مثل صناعة البسط والنسيج ، وبعض الورش اللازمة للإصلاحات الميكانيكية البسيطة[٣] ، ولم تتدخل الإدارة المصرية بشكل مباشر في مجال الإنتاج الصناعي سواء بالقيام بمشاريع إنتاجية ، أو المساهمة فيها ، وتركت القطاع سوقاً حرة للسلع الأجنبية ؛ الأمر الذي ترتب عليه تحطيم الصناعات القائمة[٤]. ومن العوامل التي أدت إلى تخلف الصناعة في القطاع أيضاً : افتقار القطاع للإمكانات المادية ، وفقدان مصادر التمويل للصناعات ، وتهريب أصحاب رؤوس الأموال أموالهم للخارج خوفاً عليها ، وعدم ربط القطاع بمصر في خططها التنموية[٥] .

أما التجارة فاعتمد القطاع في استيراد بضائعه بصفة أساسية على مصر ، ثم على لبنان ثم دول أوربا الشرقية[٦] ، واعتبرت الإدارة المصرية العلاقات التجارية بين القطاع والخارج تجارة خارجية[٧] ، فتلاعب كبار التجار في القوانين التجارية واستغلوها أسوأ استغلال[٨] ، وقاموا باستيراد سلع كمالية ثم صدروها إلى مصر ، ولم تسلم من هؤلاء التجار أموال الموظفين في الخارج الذين كانوا يحوّلون من خلالهم – بحكم وضعهم المالي – أموالهم لتصل إلى أهاليهم في القطاع ، فكانوا يأخذون نسبة عالية على إيصالها[٩] ، كما زادت استثماراتهم وتحوّلت إلى استثمارات في الخارج خاصة في ـــــ

(١) خلوصي ، محمد : التنمية الاقتصادية ، ص ٤٤ .

(٢) الخليلي ، غازي : المرأة الفلسطينية والثورة ، شؤون فلسطينية ، ع ٦٠ ، تشرين الأول – تشرين الثاني ١٩٧٦م ، ص ١٢٦ .

(٣) خلوصي ، محمد : التنمية الاقتصادية ، ص ١٥٢ .

(٤) أبو النمل ، حسين : الضفة والقطاع بين الإلحاق والدمج ، مركز أبحاث م. ت. ف ، بيروت ، ١٩٧٨م ، ص ٧٨ ؛ خلوصي ، محمد : التنمية الاقتصادية ، ص ١٨٢ .

(٥) أبو كامش ، إبراهيم : التركيب الطبقي في الضفة والقطاع (١٩٤٨-١٩٦٧م) ، مركز الزهراء ، القدس ، ط ١ ، ١٩٩١م ، ص ١٠٩-١١٠ .

(٦) خلوصي ، محمد : التنمية الاقتصادية ، ص ٢٢٤ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٢١٠ .

(٨) أبو كامش ، إبراهيم : التركيب الطبقي ، ص ١١١ .

(٩) المرجع السابق ، ص ١١١ .